

# مبادرة ليبية تختبر جدية الإسلاميين في التسوية السياسية

## البرلمان يقترح تشكيل مجلس رئاسي جديد



السلاح التركي يرفع معنويات الميليشيات

يستعد البرلمان الليبي لتقديم مبادرة سياسية إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تجنب البلاد المزيد من الاقتتال بعد أن فشلت المبادرات الأممية والدولية في تحقيق أي اختراق، لكنّ تمسك الإسلاميين بالبقاء في السلطة والتحكم في الثروة يجهضان مساعي أي تسوية سياسية لا تراعي هذه النقاط.

**القبة (ليبيا) -** تختبر مبادرة رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح للعودة إلى المفاوضات مدى استعداد الإسلاميين للحوار والوصول إلى تسوية سلمية للنزاع تراعي مصالح الطرفين وتوزع الثروة بشكل عادل بين الإقليم الثلاثة للبلاد. ويستعد صالح لتوجيه دعوة إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتبني مبادرة لتشكيل مجلس رئاسي جديد في ليبيا ينهي حالة الانقسام في البلاد. وأكد المتحدث الرسمي لمجلس النواب عبدالله بليحق أن المبادرة تتمثل في تشكيل مجلس رئاسي جديد مكون من رئيس ونائبين على أن يكون كل عضو من الأعضاء الثلاثة بالمجلس ممثلاً عن إقليم من أقاليم ليبيا التاريخية وأن يقوم كل إقليم بالتوافق على ممثل له في المجلس الرئاسي وتكون هنالك حكومة وحدة وطنية يسمى رئيسها من غير أعضاء المجلس الرئاسي.

وأشار بليحق إلى أن هذه المبادرة سيتم التوجه بها إلى الأمم المتحدة مع اقتراح أن تكون هناك حكومة وطنية يتأسسها شخص من خارج المجلس الرئاسي. وأشار بليحق إلى أن هذه المبادرة سيتم التوجه بها إلى الأمم المتحدة مع اقتراح أن تكون هناك حكومة وطنية يتأسسها شخص من خارج المجلس الرئاسي.

وتقول أوساط سياسية إن ما دفع قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر في 4 أبريل 2019 إلى مهاجمة العاصمة هو رفض الإسلاميين دخول الجيش إلى طرابلس في إطار تسوية كان من المرتقب أن تتبلور في مؤتمر غدامس.

كما أن الإسلاميين، الذين يدركون جيدا تراجع شعبيتهم بسبب ما ارتكبه من فوضى منذ 2011، يرفضون إجراء الانتخابات وخاصة الرئاسية، وهي أحد شروط حفتر للقبول بأي تسوية سياسية.

وبعد عام من القتال لا تبرز أي مؤشرات على استعدادهم للتنازل عن تلك الشروط خاصة مع استقواتهم بالسلاح التركي والمرتبقة السوريين الذين أرسلتهم أنقرة لدعم جهات القتال. وتشير مصادر دبلوماسية إلى أن تدفق الأسلحة التركية المتطورة على ميليشيات حكومة الوفاق وتحققها تقدما على الساحل الغربي في صبراتة وصرمان، رفع من المعنويات والأمل في تحقيق انتصار عسكري، ما يقرب أي مبادرة سياسية في الوقت الراهن.

وتؤكد ذات المصادر أن الإسلاميين سيضطرون إلى التفاوض على تسوية

### مبادرة لتشكيل مجلس رئاسي جديد مكون من رئيس ونائبين وحكومة وحدة وطنية يسمى رئيسها من خارج المجلس الرئاسي

ويقلل مراقبون من إمكانية قبول الإسلاميين بأي تسوية في الوقت الراهن لا تتماشى مع مصالحهم بشكل مطلق خاصة مع استقواتهم بالتدخل العسكري التركي.

وسبق للإسلاميين أن رفضوا اتفاق أبوظبي الذي جرى بين رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج والقائد العام للجيش المشير خليفة حفتر والذي ينص على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية قبل نهاية العام الماضي، إضافة لدخول الجيش إلى طرابلس.

وسعى الإسلاميون لفرض تسوية على مفاسدهم من خلال مؤتمر غدامس الذي تم إلغاؤه بعد إطلاق الجيش

### القبض على مساعد عشماوي يفضح استعانة حكومة الوفاق بالارهابيين

بقوة الردع الأسبوع الماضي انطلقوا إلى جبهات القتال. ويوجد الآلاف من الإرهابيين والمجرمين في سجون قوة الردع بطنابلس.

ويرى مراقبون أنه بمجرد حدوث أول خلاف بين الميليشيات في طرابلس قد يلقي سجن الردع نفس مصير سجن مباحث الغربية بمدينة صرمان الذي كان بداخله العشرات من الإرهابيين الذين أصبحوا أحراراً بفضل مسلحي الوفاق والخطأ الجوي التركي.

ويحذر هؤلاء مما وصفوه بمخطط لتعظيم إطلاق سراح الإرهابيين من السجون الخاضعة لسيطرة ميليشيات الوفاق في العاصمة طرابلس أيضاً، وهو ما يلقي مساندة ودعمًا من قبل المفتي المعزول وأعضاء من دار الإفتاء.

ويهدف الغرياني الذي يقيم في تركيا بشدة عن الجماعات المتطرفة والمليشيات المسلحة في فتاواه، حيث يسعى في كل مرة إلى الدفاع عنها وتجربتها من كل الأعمال الإجرامية، حتى أنه أجاز دفع أموال الزكاة للجماعات المسلحة لشراء المقاتلين والسلاح.

وأضاف أن "الجيش الليبي يحارب الإخوان والتنظيمات الإرهابية بقيادة تركيا"، مشيراً إلى أن العناصر الإرهابية التي فرت من بنغازي ودرنة، تقاوت قوات الجيش الليبي في محور عين زارة.

وكان الجيش الليبي قد ألقي القبض على عشماوي وسلمه في عام 2019 لمصر، حيث تمت محاكمته وإعدامه لتورطه في أنشطة إرهابية في مصر.

وأعلن المتحدث باسم الجيش الليبي أيضاً عن القبض في إسبانيا على إرهابيين من السجون والاستعانة بهم المصرية، مطلوب لدى العديد من الأجهزة الأمنية.

وجدد مفتي ليبيا المعزول الصادق الغرياني، الأربعاء، دعوته لإطلاق سراح الإرهابيين من السجون والاستعانة بهم في جبهات القتال، منهما أمراء المناطق التابعة للوفاق بالإهمال والتقصير في حق المساجين.

وقال الغرياني من خلال تصريحات تلفزيونية إن "السجناء الذين تم إطلاق سراحهم من سجون ما تسمى

بنغازي (ليبيا) - أعلن المتحدث باسم الجيش الليبي أحمد المسماوي القبض على مساعد الإرهابي المصري هشام عشماوي ويدعى محمد السيد، في خطوة تؤكد اعتماد ميليشيات حكومة الوفاق على العناصر الإرهابية والمطوبين الدوليين في محاولة تصديها لتقدم الجيش الليبي لتحرير العاصمة طرابلس.

ويرى متابعون للشأن الليبي أن القبض على الإرهابي محمد السيد ومن قبله هشام عشماوي يميظ اللثام عن كتم الإرهابيين الذين ينشطون في صفوف الميليشيات الوفاق، إضافة إلى تجار البشر والمجرمين الدوليين الذين شوهدوا في صبراتة مؤخراً على غرار الملقب بـ"العمو" وجماعته.

وقال المسماوي إنه "تم القبض على محمد السيد وهو يقاتل في صفوف الميليشيات في إحدى المناطق الواقعة غربي طرابلس، حيث يخوض الجيش الليبي قتالاً لدخول المدينة، وتم نقله إلى بنغازي بواسطة إدارة الاستخبارات العسكرية".

سياسية في حال التصدي للعبث التركي في البلاد وتطبيق القرار الأممي بحظر توريد الأسلحة.

وفي وقت سابق شكك المتحدث الرسمي باسم خارجية حكومة الوفاق محمد القبلاوي في جدوى تحقيق البعثة الأممية إلى ليبيا أي اختراق للزامة، واصفاً دعوتها إلى الهدنة بـ"البعثية"، فيما دعا عضو مجلس الدولة الاستشاري عبدالرحمن الشاطر الأمم المتحدة كما

الاتحاد الأوروبي إلى القبول بالحل العسكري.

وتحولت ثروات ليبيا الهائلة من نعمة إلى سلاح لاستدامة الفوضى وإطالة عمر الحرب، بعد أن استحوذت الميليشيات في طرابلس على منابعها وعائداتها ما سمح لها بتمويل أنشطتها واستدامة أمد استحوادها على السلطة بدل البحث عن حل سياسي يوقف نزيف الاقتتال، فيما يدفع الشعب الليبي ثمن مراهنة حكومة الوفاق على المجموعات الإرهابية وأسماء الحرب للبقاء في السلطة.

## الرئيس الجزائري يحث الخطى لتطوير نفوذ الجيش

السابق للجيش قايد صالح، الذي استغل الفراغ المؤسسي خلال الفترة الماضية لإعادة فرض نفوذ المؤسسة العسكرية على مؤسسات الدولة، وأحاط نفسه بضباط مواليين له.

ويبدو أن السلطة الجديدة لا تريد تكرار نفس السيناريو، ولن تسمح لسعيد شنقريحة، بأن يصبح قايد صالح ثانياً، رغم أن الرجل البالغ من العمر 76 عاماً يريد التقاعد من الخدمة العسكرية خلال الصائفة القادمة، ولعل إبقاءه بـ"النيابة" في منصبه منذ شهر ديسمبر الماضي، يوحي بأن السلطة لا تريد المغامرة بقرار تثنيته مخافة تحوله إلى مركز قرار في الدولة، وسارعت إلى تجريدته من الصلاحيات التي كانت بحوزة سلفه.

ويبقى منصب نائب وزير الدفاع غامضاً إلى حد الآن، حيث عمد الرئيس تبون منذ انتخابه إلى إبقاء المنصب رهن المجهول، رغم أنه يدخل في تقاليد السلطة الجزائرية خلال العقود الأخيرة، مما يوحي بأن الذريعة التي كان يوظفها قائد صالح الذي ورث المنصب من الرئيس بوتفليقة، في تصدق المشهد خلال العام الماضي والعمل على إعادة نفوذ العسكري إلى مفاصل الدولة، يراد لها أن تسحب أو تتم مراجعتها بشكل دقيق مع أي ضابط في الأفق، يكون الولاء والوفاء هما المعياران الأساسيان لشغل المنصب، بغية ضمان الانسجام والتوافق الذي يشهد عليه خطاب مؤسسة الرئاسة في الفترة الأخيرة.

للوزارة مباشرة بوزير الدفاع (رئيس الجمهورية)، يكون القائد الجديد الجنرال سعيد شنقريحة، الذي يشغل المنصب إلى حد الآن بالنيابة، قد فقد ما ورثه عن سلفه الجنرال أحمد قايد صالح، الذي استحوذ على المشهد منذ تنحية الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، إلى غاية وفاته منتصف شهر ديسمبر الماضي.

**تقليص صلاحيات الأمين العام لوزارة الدفاع خطوة لاستعادة الرئاسة الجزائرية زمام المبادرة من مؤسسة الجيش النافذ**

ويرى مراقبون أن السلطة الجديدة في البلاد تنتهج نفس المنهج الذي سلكه بوتفليقة، خلال قيادته للبلاد في العشرينيات الأخيرة، حيث عمد إلى تقليص نفوذ العسكر مقابل استحواد الرئاسة على صلاحيات وصفت بـ"الإمبراطورية"، وهو ما يلوح في الأفق مع الرئيس تبون، لاسيما في ظل حديث عن عدم حيازته على إجماع الضباط الكبار في المؤسسة لشغل منصب رئيس الجمهورية. ويشغل منصب الأمين العام لوزارة الدفاع الجنرال عبد الحميد غريس، المحسوب على جناح القائد

ويرفع تقريراً عن نشاطاته إلى وزير الدفاع.

وبموجب القرار الجديد، "يحول الأمين العام لوزارة الدفاع في حدود صلاحياته، الإمضاء باسم وزير الدفاع، على جميع العقود والمقررات بما فيها القرارات".

وتعتبر الخطوة التي أقدم عليها تبون، حلقة جديدة من مسلسل استعادة مؤسسة الرئاسة لزمام المبادرة من مؤسسة الجيش، عبر تغييرات باشرها في الأونة الأخيرة أضفت إلى تنحية عدد من الضباط السامين، الأمر الذي أثار جدلاً حول إمكانية عودة الصراع بين الطرفين، مما حدا بالرئاسة إلى التدخل مطلع هذا

الأسبوع للتأكيد على ما أسمته بـ"التوافق والانسجام داخل أركان السلطة"، وأوعزت التسريبات إلى "محاولات يأتمسك لبث البلبلية والشكوك داخل مؤسسات الدولة".

وبموجب قرار إحقاق منصب الأمين العام

## قلب تونس ينضم إلى النهضة في استعداد عبير موسي

ومنذ صعودها إلى البرلمان، مثلت موسي حجر عثرة أمام أجدات النهضة، ما يستدعي حسب مراقبين استنهاض قوى ليبرالية وعلمانية في مواجهتها تخرج الحركة من دائرة انتقاداتها لتشمل بقية الأطراف السياسية.

وتسعى النهضة من خلال هذه الاستراتيجية إلى إعطاء الانطباع بأنها ليست وحدها محل انتقادات عبير موسي بل إن الجميع مستهدف وبالتالي تاليف الرأي العام ضدها.

وأتهمت رئيس الحزب الدستوري والنائب بالبرلمان عن قلب تونس ورئيس لجنة المالية عياض اللومي بمحاولة الاعتداء عليها. وقالت موسي، في تصريح لوسائل إعلام محلية "خلال اجتماع لجنة الإصلاح الإداري توجهت إلى اللومي بعبارة شتمت نائبة كما حاول الاعتداء على جسدي"، مضيفة "نائب عن ائتلاف الكرامة الإسلامي قام أيضا بالاعتداء علي لفظيا".

وقبل ذلك اتهمت موسي نائب رئيس البرلمان سميرة الشواشي بتبويض الإرهاب على إثر عدم مقاطعتها لمداخلة النائب سيف الدين مخلوف عن ائتلاف الكرامة الذي انتقد فيها عدم سماح جامعة القيروان للناطق الرسمي باسم أنصار التشريعية المحظور سيف الدين الرايس بالترسيم في مرحلة الدكتوراه.

**تونس** - انضم حزب قلب تونس (ليبرالي) إلى حركة النهضة الإسلامية في حملة استعداد رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي بعد أن تهجم النائب عياض اللومي على موسي بالفاظ نابية داخل قبة البرلمان التونسي.

ويتساءل مراقبون عن مصلحة مثل هذه الأحراب العلمانية، التي تقاسم مع عبير موسي نفس النهج السياسي تقريبا، في الاصطفاف خلف حركة النهضة، فيما تشير مصادر سياسية إلى أن الحركة الإسلامية (54 نائبا) تعمل على تكوين جبهة برلمانية تضم كلاً من قلب تونس (29 نائبا) وائتلاف الكرامة الإسلامي (19 نائبا) وبعض المستقلين لمواجهة الحزب الدستوري الحر المنتقد البارز لأجنداتها سواء داخل البرلمان أو صلب الحكومة.

وترجع ذات المصادر أن كتلة قلب تونس بالبرلمان تسعى من خلال اصطفائها خلف حركة النهضة التقرب من رئيسها ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، خاصة في ظل وجود سيناريوهات تتحدث عن مساع للإطاحة برئيس الحكومة إلياس الفخفاخ عبر البرلمان وتكوين حكومة جديدة تقودها النهضة وتستوعب هذه الأحزاب.

### صابر بلدي

**الجزائر -** الحق الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، مهام وصلاحيات الأمين العام لوزارة الدفاع، بوزير الدفاع نفسه، على اعتبار أن دستور البلاد يمنح المنصب بصفة آلية لرئيس الجمهورية، وهي الخطوة التي تلمح إلى نوايا الرئاسة في تقليص نفوذ قائد أركان الجيش.

وذكر القرار الصادر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، بأنه "يكلف الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني، تحت سلطة وزير الدفاع الوطني، بالسهر على السير الحسن لهياكل وزارة الدفاع، باستثناء أركان الجيش الوطني الشعبي وزيادة على ذلك، يساعد وزير الدفاع الوطني في إدارة وزارة الدفاع وتسييرها، بتنسيق الهياكل التابعة لها وتنسيقها ومراقبتها.

